دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل السياسي في المنظومات الحكومية
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	فرغلي، أمينة
المجلد/العدد:	ع 37
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	نوفمبر - ذو القعدة
الصفحات:	28 - 29
رقم MD:	385808
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مراكز الدراسات الإستراتيجية ، التحليل السياسي ، وزارة الإعلام ، وزارة الخارجية ، القرارات السياسية ، وسائل الإعلام ، جهاز المخابرات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/385808

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

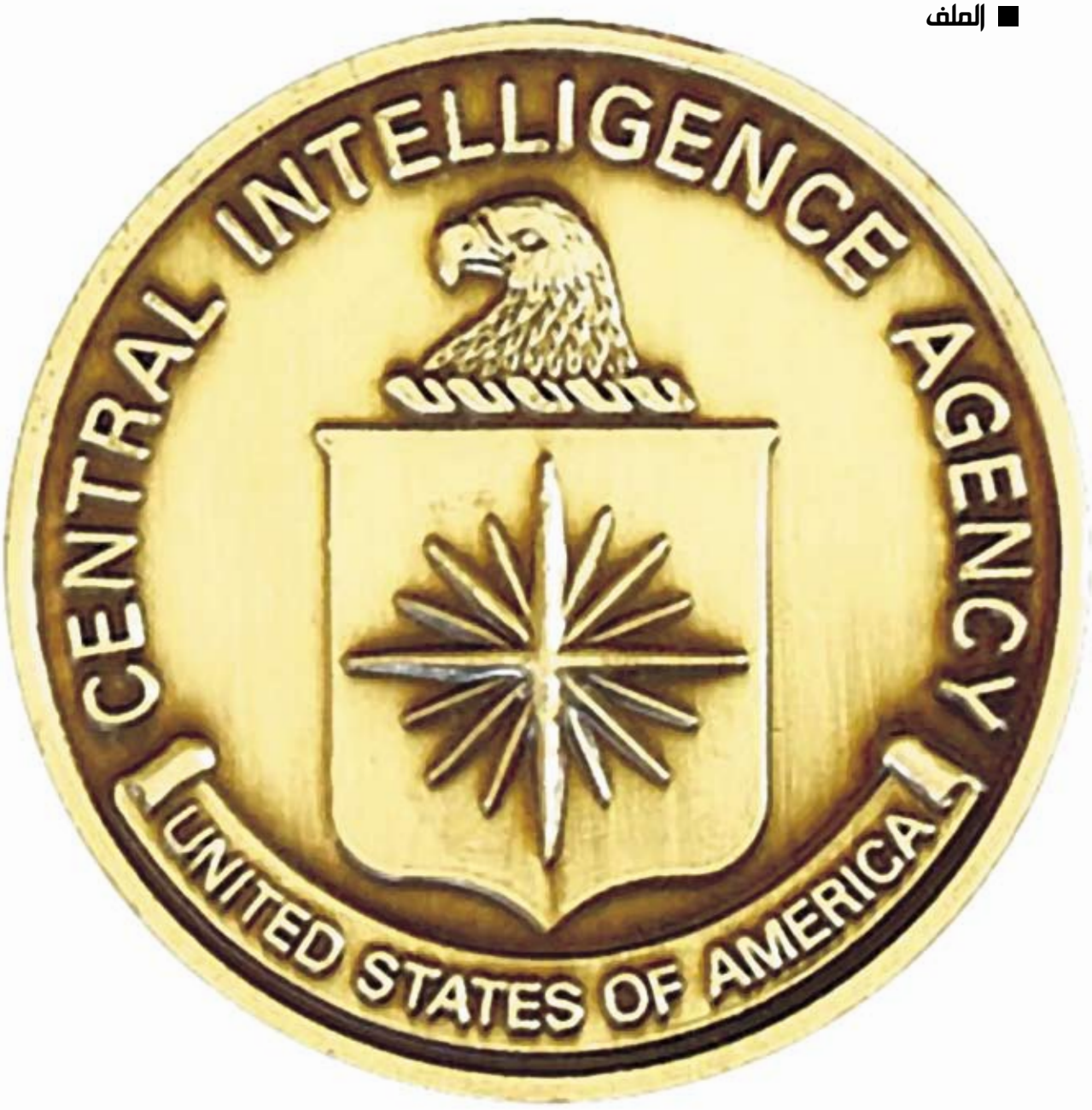

التحليل السياسي في المنظومات الحكومية

• باريس: د.أمينة فرغلي

تتعدد صيغ الأجهزة والأذرع التي تعين الحكومات في العالم، على وضع القرارات السياسية ذات التوجه الداخلي والخارجي، لكنها بشكل عام تقسم وفق الشائع اليوم في نموذج الدولة العصرية إلى: وزارة الخارجية، جهاز المخابرات، وزارة الإعلام ووسائلها، مراكز البحث الاستراتيجي.

وزارة الخارجية

تعد وزارة الخارجية إحدى الوزارات السياسية المهمة في تركيبة أي منظومة سياسية ضمن دول مستقلة ذات سيادة مع بعض الاستثناءات في العالم. ولعل من بين أهم مهام وزارة الخارجية كمركز أو بفروعها تمثيلية الدبلوماسية الخارجية «سفارة ممثلية قنصلية ملحقية.. إلخ»، وضع قيادتها السياسية في صورة ما يجري من أحداث وتداعيات وأزمات وتطورات في العالم، وتوفير قاعدة معلومات تخدم أرضية اتخاذ القرار السياسي ذي البعد الخارجي.

عادة ما يكون النتاج المعلوماتي لوزارة الخارجية الموجه لمفاصل صناعة القرار في الدولة، معززًا بنتاج تحليل عن ما يجري ويستقرئ الأحداث المتوقعة، ويضع عددًا من الخيارات المتاحة، في ضوء ما تراه المفصلية التحليلية لوزارة الخارجية، والتي تستمد معلوماتها، في العادة، من تقرير السفارات التي تعتمد من ناحيتها على مصادر علنية، وقسم منها سرية، مستقاة من وسائل الإعلام، ودائرة العلاقات الدبلوماسية لأعضاء البعثات الدبلوماسية في الخارج، ناهيك من مجريات التعاون والتنسيق الدبلوماسي، الذي تجريه دول في العالم، في إطار ثنائي أو جماعي متعدد الأطراف.

تعتمد الرؤى التحليلية التي تنتجها وزارة الخارجية، على خبرة موظفيها، وأركان صناعة الرؤية التحليلية الداخلية ضمن الوزارة، وهي في العادة، أي الرؤية التحليلية، تمر بسلسلة من التقييم والتدقيق، قبل أن توجه إلى أعلى القيادة السياسية. يفترض أن يراعي التحليل السياسي الذي تعده وزارة الخارجية معايير الدقة والحياد والموضوعية والمهنية غير المنحازة تجاه ميول الوضع الدولي على حساب المصلحة الوطنية والبعيدة عن النقابية.

يتخصص في العادة لإعداد مادة التحليل في وزارة الخارجية، موظفون متخصصون في الشأن الذي يتناوله التحليل، ضمن الإدارة المسؤولة عن النطاق الجغرافي الذي يقع في أروقته موضوع التحليل.

جهاز المخابرات

جرت في العادة في عالمنا العربي على وجه الخصوص، أن ترتبط توصيفات أجهزة المخابرات، بصورة الزنزانة وسوط التعذيب، على أساس أنها جهاز قمع سياسي لصالح المنظومة الحاكمة. ولكي نكون منصفين، فهذه الرؤية غير كاملة وترى هذه الأداة المهمة في صيانة الأمن الوطني لأي دولة بشكل منقوص وغير واقعي. فجهاز المخابرات هو الأداة التي يمكن اعتبارها الأهم والأكثر موثوقية ودقة من باقي أجهزة الدولة، في إيصال المعلومة والتحليل السياسي الأكثر دقة لصانع القرار السياسي. ولا نبالغ إذ نقول إن قيمة التحليل السياسي النابع من رحم المخابرات ودقته، بات اليوم من أكثر، إن لم يكن الوحيد، الذي تأخذه في الحسبان مفاصل صنع القرار في المنظومة الدولية، بل وبات أيضًا، ميدانًا رحبًا تعتمد عليه المنظمات الدولية، وبخاصة المعنية منها بشؤون الأمن والسلم الدوليين.

السبب الذي يعطي التحليل السياسي المخابراتي هذه القيمة، هو العمق والبعد الكبير الذي يمكن أن تصل إليه وسائل المخابرات وأدواتها، التي لا تستطيع أن تصل إليها أجهزة باقي المؤسسات التي تقوم بمهام التحليل السياسي. فمصادر المخابرات المعلوماتية هي في الغالب سرية ونافذة وقريبة من مصادر المعلومات إن لم تكن هي المعلومة بذاتها، والتي تصل إليها أنشطة التجسس مختلفة الطرق والمناهج. ومن الأسباب الأخرى التي تعطي لهذا التحليل القوة والنافذية، هي قدرة واضعيه على مقاومة التضليل الذي قد يبرع فيه الخصم، والذي يسعى دائمًا إلى حرف مسار التحليل السياسي لدى الدولة المعنية عن مساره، بغية تحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية أو اقتصادية.. إلخ.

جرت في العادة، أن توجد داخل أروقة المخابرات، أفرع معنية بالتحليل السياسي لما توفره لها أفرع أخرى معنية بجمع المعلومات من مصادر سرية بشرية كانت أم فنية، ويقصد فيها المعلومات المستحصلة من أنشطة التجسس الإلكتروني، والأقمار الصناعية، واستراق المكالمات الهاتفية للدول الخصم، وهكذا.

لكن هذا المنظور الوردي عن قيمة التحليل السياسي المخابراتي، لا يجب أن يدفعنا إلى الاعتقاد الجازم، بالدقة المطلقة لها، خصوصًا إذا ما غاب عن تقارير المخابرات هذه، عامل الدقة والمهنية والحيادية، وإذا ما كانت مدفوعة سياسيًا ضمنيًا في منظومة سياسية معينة لتحقيق أهداف قد لا ترقى، أحيانًا، إلى الصالح الوطني والقومية لدولة ما، وهو ما نراه جليًا في فضيحة كذبة أسلحة الدمار الشامل العراقية، التي ساقت فيها عملاق الاستخبارات الـ CIA بلادها والعالم إلى منحى خطر قد يمكن اعتباره أخطر منحى يهدد الأمن والسلم العالمي الذي جلبه احتلال العراق، وتدمير بنائه بالاعتماد على أخطاء مخابراتية رقت لمستوى الأكاذيب باعتراف رئيسها السابق جورج تنيت، كثر الحديث عن دافعها ونيتها ومحركها.

وزارة الإعلام ووسائلها

لوزارة الإعلام ومؤسساتها، في أي دولة، دور ليس ما يغني عنه، في خدمة مسيرة إنضاج القرار السياسي عبر ما تنشره وسائلها وأدواتها من تحليل سياسي، يمكن أن تنبه صانع القرار السياسي إلى نقاط مستجدة أو مكملة للتحاليل السياسية التي وضعتها بقية الأدوات الحكومية والخاصة ذات الصلة بموضوع ما.

وللتحليل السياسي الخارج من رحم الآلة الإعلامية، مواصفات وسمات، في مقدمتها تميزه بالسير في طريق موالاة الإدارة الحاكمة، ومحاورة الخطاب السياسي للدولة في كثير من حالاته، وخصوصًا في الدولة ذات الإعلام الموجه، وغيرها، أن واضعي هذه التحاليل، كثيرًا ما تتأثر كتاباتهم، بالميول الشخصية من هذه القضية أو تلك من التي يعالجونها، أو نقل خبراتهم السابقة تجاهها، أو السعي إلى التخمين والضرب بالخيال، لغايات التمجيد الشخصي لهم. وقليلاً ما نجد من مثل هذه التحاليل التي تمتاز بالموضوعية والحيادية والتنزه عن غايات جهوية، أو أجندات شخصية.

ولو جردنا هذه الصورة عن الإعلام الرسمي، وتناولنا التحليل السياسي الخارج من معامل الإعلام الحر، لوجدنا مثل هذه الصفات المنعكسة على استحياء، والتي عادة ما نراها توصف في وسائل الإعلام، بأن الصحيفة الفلانية المقربة من تيار معين أو حتى من الإدارة الحاكمة، ولنا في صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية، وصحيفة ذي استرالين الأسترالية مثال على ما نقول.

وفي جانب آخر من مهمة وزارة الخارجية مما له صلة بالتحليل السياسي، فوزارة الإعلام مسؤولة عن إعداد تقارير تحليلية عن توجهات الإعلام المعادي والدولي والإقليمي، تجاه قضية ما تهتم بها الدولة، وفرز هوامش التضليل المقصود عنها، وتحليل الغاية من الاتجاه التعبوي لهذا التيار الإعلامي وذاك، بغية خدمة صانع القرار السياسي، في تحديد الخيارات الأفضل لتطبيق ما يفكر فيها من خيارات تجاه قضية أزمة أو إشكالية تعددت أبعادها وجذورها.

مراكز البحث الاستراتيجي

تعد مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية.. حلقات مكملة إن لم تكن رئيسة في مسيرة بلورة الرؤية السياسية الشاملة والدقيقة لدولة ما، تجاه قضية ما. فقد سبق الغربيون غيرهم من الأمم في بلورة تجارب ناجحة جدًا، عن مراكز بحوث سياسية واستراتيجية، استطاعت أن تخدم إداراتها وحكوماتها، عبر التوظيف العلمي والشامل، لجهود أجيال من الباحثين والمتخصصين والخبراء وموظفي الدولة السابقين ذوي الخبرة العملية، والمثقفين، الذين أنتجوا تراثًا لا يستهان به من المعرفة السياسية، والنتاج الفقهي للسياسة الدولية، وتجاذبات مراحل الإنسانية المعاصرة ذات العمق التاريخي. ويمكننا أن نذكر من هذه المراكز العديد من الأسماء الرنانة، ومنها مركز الدراسات الدولية البريطاني، ومعهد هنري كيسنجر الأمريكي للدراسات الاستراتيجية، وغيرها. نضجت هذه المراكز، حتى صارت جزءًا مكملاً إن لم يكن رئيسًا لا يمكن الاستغناء عنها، في حلقة القرار السياسي لإدارة ما، بل لا نبالغ إن لم نقل إنها باتت العمود الفقري للإدارة التي تحدد فقرات أدائها وخطب شخوصها، بل وشخوصها أنفسهم. وتعدت أنشطة احتراف هذه المراكز الحقول السياسية، بل راحت تنشط في مجالات أخرى اقتصادية ومالية ودفاعية وأمنية وقضايا السلم العالمي، والأمن الغذائي، والطاقة، وحقوق الإنسان وغيرها.

لكن لنا، مع شديد الأسف، في عالمنا العربي تجربة فقيرة أو يمكن القول إنها حديثة العهد جدًا، مع هذه المراكز وأدوارها المهمة. لكن هذه الصورة ليست هي كل الواقع، فبرغم حداثة التجربة العربية مع هذه المفصلية الحيوية في مسيرة الرؤية السياسية العربية الصائبة، استطاعت مراكز حديثة الإنشاء في ظرف عقد ونصف، أو توجد لنفسها مكانة متميزة في شوط المعرفة السياسية، مقدمة خدمة متميزة لحكوماتها ومعدة المجال، لإنضاج محللين سياسيين مبدعين في مختلف ميادين الاهتمام الحكومي. ولنا هنا، على سبيل المثال لا الحصر، مثال في مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية. ■